

ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ
ⵜⴰ ⴳⴰⴷⴰ ⵜⴰⴳⴷⵓⴷⴰ
ⴰⴳⴷⵓⴷⴰ ⴰⴳⴷⵓⴷⴰ ⴰⴳⴷⵓⴷⴰ ⴰⴳⴷⵓⴷⴰ

ROYAUME DU MAROC - MINISTÈRE DE LA SOLIDARITÉ, DE LA FEMME DE LA FAMILLE ET DU DÉVELOPPEMENT SOCIAL



المملكة المغربية
وزارة التضامن والمرأة
والأسرة والتنمية الاجتماعية

الحملة الوطنية 10 لوقف العنف ضد النساء

25 نونبر - 10 دجنبر 2012

تقرير

لوضع حد لمعانتهن،

لنوقف العنف.

**Pour qu'elles ne souffrent plus,
que cette violence cesse.**



ⵜⴰⴷⵓⴷⴰ ⵜⴰⵎⴳⴷⵓⴷⴰ
ⵜⴰ ⵏ ⵓⵎⴰ ⵏ ⵓⵙⴰⵎⴰ
ⵏ ⵓⵙⴰⵎⴰ ⵏ ⵓⵙⴰⵎⴰ ⵏ ⵓⵙⴰⵎⴰ

ROYAUME DU MAROC - MINISTÈRE DE LA SOLIDARITÉ, DE LA FEMME DE LA FAMILLE ET DU DÉVELOPPEMENT SOCIAL



المملكة المغربية
وزارة التضامن والمرأة
والأسرة والتنمية الاجتماعية

الحملة الوطنية 10 لوقف العنف ضد النساء

25 نونبر - 10 دجنبر 2012

تقرير

لوضع حد لمعانتهن،

لنوقف العنف.

**Pour qu'elles ne souffrent plus,
que cette violence cesse.**



نظمت وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، شهر دجنبر 2012، الحملة الوطنية التحسيسية العاشرة لمناهضة العنف ضد النساء تحت شعار «لنضع حدا لمعاناتهم.. لنوقف العنف». وقد أخذت هذه الحملة، لأول مرة، بعدا جهويا ومحليا بامتياز، حيث استهدفت الجهات الستة عشر للمملكة، وعرفت تنظيم ندوات وموائد مستديرة ولقاءات تواصلية مفتوحة بلغت مائتي لقاء (200).

الوسائط التواصلية للحملة

نظمت الحملة الوطنية العاشرة بتنسيق بين مندوبيات مؤسسة التعاون الوطني والتنسيقيات الجهوية وكالة التنمية الاجتماعية. وقد شمل الإعداد:

- إعداد فيلم وثائقي حول ظاهرة العنف ضد النساء بالمغرب؛
- إعداد منشورات ومطويات حول محاربة العنف ضد النساء؛
- إعداد ورقة تأطيرية للقاءات تتطرق إلى سياق الحملة وأهدافها.

وقد شارك في فعاليات هذه الحملة الوطنية العاشرة، التي استهدفت جهات المملكة الست عشر جميعها، مختلف المتدخلين المحليين في مجال محاربة ظاهرة العنف ضد النساء، بما تجاوز مجموعهم 800 فاعلا وفاعلة، يمثلون القطاعات العمومية وهيآت المجتمع المدني والهيآت المنتخبة والسلطات المحلية والجامعات ومراكز البحوث والدراسات، وكذا ممثلي وسائل الإعلام. كما شهدت حضورا وتفاعلا مكثفا تجاوز في مجموعه 30000 (ثلاثون ألفا) مستفيدا ومستفيدة.

المدن والجهات المستهدفة

استهدفت الحملة التحسيسية الوطنية، عبر مندوبيات مؤسسة التعاون الوطني وتنسيقيات وكالة التنمية الاجتماعية، المدن والأقاليم التالية:

- بوجدور
- وادي الذهب
- الدريوش
- الرشيدية
- فجيج
- بوعرفة
- خريبكة
- ميدلت
- مولاي رشيد
- الناظور
- وجدة
- طنجة
- تطوان
- زاكورة
- تازة
- تارودانت

- الجديدة
- قلعة السراغنة
- جرادة
- طرفاية
- الفحص أنجرة
- الصورة
- أوسرد
- الدار البيضاء أنفا
- الحوز
- اشتوكة آيت باها
- سيدي البرنوصي
- خنيفرة
- الفقيه بن صالح
- شيشاوة
- جرسيف
- وزان
- سلا
- القنيطرة
- تيزنيت
- أزيلال
- تاونات
- سيدي إفني
- بركان
- صفرو
- طانطان
- تاويرت
- المحمدية
- مكناس
- المضيق
- مراکش
- العيون
- كلميم
- ابن مسيك
- بني ملال
- بن سليمان
- الحاجب
- الرحامنة
- السمارة
- فاس
- برشيد
- سيدي قاسم
- آسا الزاك
- عين الشق
- سطات
- سيدي سليمان
- مولاي يعقوب
- شفشاون
- سيدي بنور
- أكادير
- الحسيمة

لقد شكلت هذه اللقاءات فرصة للفاعلين المحليين من أجل التداول حول ظاهرة العنف ضد النساء من حيث تجلياتها، وأبعادها، وكذا تداعياتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الخطيرة على المجتمع، وكللت هذه التظاهرات بمقترحات وتوصيات حول السبل الكفيلة لمحاربة ظاهرة العنف ضد النساء، باعتبارها انتهاكا للحقوق الإنسانية للنساء، ولما لها من آثار وخيمة على المشاركة الفعلية للنساء في بناء صرح التنمية البشرية، والذي لن يتأتى إلا بصون حقوقهن وتفعيل أدوارهن في بناء المجتمع.

وهكذا تمحورت مختلف التدخلات حول تحليل ظاهرة العنف ضد النساء من الناحية التشريعية، والمؤسسية والسوسولوجية والدينية. كما أكدت النقاشات المعمقة، التي طبعت هذه اللقاءات، بأن هذه الظاهرة لا يمكن مقاومتها والقضاء عليها إلا بإرساء ثقافة تركز أساسا على مبادئ الإنصاف والمساواة بين الجنسين، وتعزيز التشريعات الوطنية بقوانين تصون حقوق النساء وكرامتهن.

وقد تم التداول والنقاش حول المواضيع والقضايا التالية:

- السياق العام للحملة الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء؛
- إضاءات حول ظاهرة العنف ضد النساء؛
- التدابير المتخذة من قبل الحكومة لمناهضة العنف ضد النساء؛
- الإحصاء الوطني حول العنف ضد النساء: قراءة في المعطيات المرصودة؛
- الإطار الاستراتيجي لمحاربة العنف ضد النساء والمستجدات الدستورية؛
- المقترضات الدستورية الجديدة ذات الصلة بالمساواة ومحاربة أشكال التمييز والعنف ضد النساء؛
- حقوق المرأة في الدستور الجديد بين سؤال التفعيل وتحدي التأويل؛
- تجربة خلايا التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف بالمحاكم الابتدائية والمستشفيات ومراكز الأمن والدرك؛
- دور الشأن الديني في مناهضة العنف ضد النساء؛
- التزامات المغرب بالمواثيق الدولية الخاصة بحقوق النساء؛
- دور هيئات المجتمع المدني في مراكمة المعرفة حول ظاهرة العنف ضد النساء والتحسيس بخطورتها ومحاربتها؛

وقد تمخضت مختلف هذه اللقاءات عن مجموعة من التوصيات لامست المجالات التالية:

1. المجال التشريعي

- توفير الحماية القانونية للجمعيات العاملة في مجال محاربة العنف ضد النساء؛
- التعجيل بإصدار القانون الإطار لمحاربة العنف ضد النساء؛
- إصدار قوانين جنائية ونصوص تطبيقية صارمة ضد المعنف؛
- إحداث هيئة المناصفة ومكافحة أشكال التمييز؛
- تحيين مدونة الأسرة بتغيير الفصول التمييزية التي تركز العنف ضد المرأة؛
- إعادة النظر في الأحكام التي لا تكون في مستوى الجنايات (القتل، الحرق، الاغتصاب..)؛
- إصلاح منظومات القوانين لتتلاءم مع روح الدستور والمواثيق الدولية؛
- تأمين ظروف الإبلاغ عن فعل العنف؛
- اعتماد جميع أشكال الإثبات، ومنها تصريحات المشتكيات، وكذا إلزامية اعتماد تقارير المرشحات الاجتماعيات؛
- توفير الحماية اللازمة مراجعة الفصل 20 و21 من مدونة الأسرة الذي يرخص بزواج القاصرات؛
- تفعيل دور القضاء والحد من ظاهرة الإفلات من العقاب؛
- تفعيل مقتضيات الدستور ذات الصلة بمناهضة العنف ضد النساء؛

2. السياسات العمومية

- ضرورة توفير الموارد البشرية والمادية اللازمة لمناهضة العنف ضد النساء؛
- رصد نسبة من ميزانية الدولة لفائدة ترسيخ قيم المساواة والإنصاف المبنيين على النوع الاجتماعي في السياسات العمومية ومحاربة العنف ضد النساء؛
- دعم وتفعيل التنسيق بين الوزارات ذات الصلة بظاهرة العنف ضد النساء: العدل والحريات، والاتصال، والأوقاف والشؤون الدينية، والصحة، والتربية الوطنية...
- تفعيل تقارير اللجن الجهوية المكلفة بتعزيز التنسيق في مجال التكفل بالنساء والأطفال ضحايا العنف؛
- تمكين النساء من أجل ولوج مراكز القرار السياسي والاقتصادي؛

- تكريس مبدأ المشاركة المتساوية للنساء في تدبير الشؤون العامة؛
- النهوض بوضعية المرأة والفتيات في العالم القروي؛
- الرفع من وتيرة برامج محاربة الأمية؛
- إحداث مرصد جهوية لتتبع أوضاع النساء على جميع المستويات؛
- العمل على تبني مقاربة أمنية واجتماعية للتخفيف من تأثير الخمر والمخدرات والقمار على المؤسسة الأسرية؛
- تعزيز وتمكين النساء اقتصاديا؛
- دعم ومواكبة النساء حاملات المشاريع والمقاولات الصغرى؛
- إحداث مراكز استشفائية ونفسية للنساء ضحايا العنف؛
- دعم مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالنساء والأطفال، وإحداث مراكز خاصة بالفتيات؛
- تخصيص 1 بالمائة من الضريبة على القيمة المضافة لبناء مراكز الإيواء الخاصة بالنساء المعنفات؛
- تنظيم مناظرات وطنية منتظمة تظم مختلف الفاعلين والمهتمين بظاهرة العنف ضد النساء؛
- تعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين في مجال مناهضة العنف ضد النساء؛

3. تطوير المعرفة حول الظاهرة:

- إنجاز بحوث ميدانية حول ظاهرة العنف ضد النساء؛
- تعميق البحث في أسباب هذه الظاهرة للتقليل والحد منها؛
- تنظيم ندوات وأيام دراسية توعوية وتحسيسية على مستوى الجهات؛
- إحداث مراكز ومؤسسات جهوية للبحث في ظاهرة العنف ضد النساء؛
- تعزيز الشراكة مع الجامعة من أجل التكوين والبحث العلمي حول ظاهرة العنف ضد النساء؛

4. التكفل بالنساء والأسر ضحايا العنف:

- ضرورة إحداث مراكز جهوية لإيواء النساء ضحايا العنف؛
- تعزيز الدعم المادي لمراكز الاستماع والإيواء والتوجيه؛
- إحداث مراكز أطفال الأسر التي تعاني من العنف ومواكبتهم في الولوج إلى التمدرس؛

- دعم إحداث شبكات للجمعيات العاملة في مجال مناهضة العنف ضد النساء والأطفال؛
- خلق بنى تحتية ومراكز للإيواء بتنسيق مع برنامج محاربة الهشاشة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛
- التفكير في مستقبل الأطفال الذين يبلغون سن 18 بعد مغادرتهم لدور الإيواء والفرار القانوني في هذا المجال؛
- مأسسة مراكز الاستماع؛
- إحداث مراكز الاستماع على مستوى الأحياء لاستقبال حالات النساء المعنفات، خصوصا في الحواضر الكبرى؛
- إدماج مرتكبي العنف في البرامج التأهيلية والوقائية؛
- تعزيز البرامج الوقائية لمناهضة العنف ضد النساء؛

5. التربية على حقوق الإنسان ونشر ثقافة المساواة بين الجنسين

- عدم الاقتصار على الحملات التحسيسية والتوعوية الموسمية؛
- صياغة خطط تضمن تدخلات جميع المؤسسات المعنية بظاهرة العنف ضد النساء؛
- النهوض بقيم المساواة والإنصاف ونبذ التمييز والعنف ضد النساء في جميع مؤسسات التنشئة الاجتماعية عن طريق برامج تستهدف تغيير العقلية وتعميق الوعي بحقوق النساء؛
- إدماج القيم الإسلامية التي تنبذ العنف ضد النساء في المنظومة التربوية، والمرجعية الثقافية والمؤسسة الإعلامية؛
- تعزيز وترسيخ التربية على حقوق الإنسان وقيم المواطنة والمساواة في المؤسسات التعليمية، والأسرة والفضاءات التواصلية (الإعلام، الأندية الرياضية والفنية والثقافية...)
- تفعيل دور الإعلام للحد من الظاهرة؛
- إدراج مبدأ المساواة في البرامج التعليمية لمناهضة الصور النمطية التي تركز التمييز ضد النساء؛
- اعتماد المرجعية الدينية من أجل تأصيل قيم المساواة والإنصاف في المؤسسة الأسرية؛
- تعزيز دور المجالس العلمية في الوعظ والإرشاد في اتجاه المساواة والإنصاف بين الجنسين ومحاربة العنف والتمييز ضد المرأة؛

- العمل على تحسين صورة المرأة في المجتمع وتبويئها المكانة الاجتماعية التي تستحقها عن طريق التربية على الاحترام المتبادل بين الجنسين؛
- ضرورة تأهيل الأسرة والمدرسة كنواة أولية للتربية على احترام الحقوق والمساواة بين الجنسين؛
- استهداف وإشراك الرجال في الحملات التحسيسية والتوعوية الخاصة بمناهضة العنف ضد النساء؛

6. المقاربات وآليات وأدوات الاشتغال

- إعداد دليل للمتدخلين على المستوى الجهوي؛
- العمل على تقوية وتعزيز آليات الاشتغال لمواكبة ضحايا العنف من نساء وأطفال؛
- تعميم الدليل، الذي أنجزته وزارة العدل والحريات، على كل الفاعلين في مجال مكافحة العنف ضد المرأة والطفل؛
- اعتماد مقاربة الوساطة؛
- اعتماد مقاربات تربوية وحقوقية عوض المقاربات الزجرية؛

7. تعزيز قدرات المتدخلين في مجال محاربة العنف ضد النساء

- تكوين المساعدات الاجتماعية المتخصصات في مواكبة حالات النساء المعنفات، وإلحاقهن بمراكز الشرطة؛
- تنظيم دورات تكوينية في المجال، وخاصة القانون الجنائي، والعدالة الزجرية، والوساطة... لفائدة المتدخلين في المجال؛
- تقوية قدرات مراكز الاستماع والإيواء والاستقبال بتنمية مواردها المادية والبشرية.

الفعاليات والهيآت المؤطرة لأنشطة الحملة

• مندوبيات القطاعات الحكومية :

- وزارة التربية الوطنية
- وزارة العدل والحريات (المحاكم والضابطة القضائية، محاكم الأسرة)
- وزارة الصحة
- وزارة الشباب والرياضة
- وزارة الصناعة التقليدية
- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (المجالس المحلية)
- المصالح الاجتماعية للأمن الوطني والدرك الملكي
- وزارة المندوبية السامية للمقاومين
- المندوبية السامية للتخطيط

• الهيآت الحقوقية على المستوى المحلي:

- اللجان الجهوية لحقوق الإنسان
- الهيئة المغربية لحقوق الإنسان
- منتدى حقوق الإنسان لشمال المغرب
- المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الحسيمة
- المركز المغربي لحقوق الإنسان، طرفاية

• الجامعات :

- جامعة عبد المالك السعدي
- جامعة ابن زهر

• وسائل الإعلام المحلية

• جمعيات المجتمع المدني:

- مركز الاستماع الأفق للنساء ضحايا العنف (الدريوش)
- جمعية الريف للتنمية الاجتماعية
- جمعية ثاويز الدعم
- مؤسسة التربية والتكوين بن الطيب
- جمعية الصداقة للتنمية والبيئة والثقافة بأولاد بوبكر
- جمعية أفراس للتنمية والبيئة والثقافة بجماعة تفرسيت
- جمعية الإخلاص للتنمية الاجتماعية والثقافية والرياضية
- جمعية الأيادي الرحيمة للأعمال الاجتماعية بمدينة العروي
- جمعية الألفية الثالثة لتنمية الفعل الجمعي بالجنوب الشرقي
- جمعية أم البنين للعناية بالأسرة
- الجمعية الخيرية الإسلامية دار البربرايو
- جمعية الأفق للمرأة والطفل
- جمعية أبناء زليجة
- جمعية عين غزال 2000
- جمعية الإشراف النسوي
- الاتحاد الوطني النسائي المغربي، فرع وجدة
- جمعية التعاون والتنمية بالجهة الشرقية
- جمعية آمنة للدفاع عن النساء والأطفال ضحايا العنف
- جمعية كرامة لتنمية المرأة
- جمعية البحث النسائي
- جمعية آفاق
- جمعية شروق للمرأة والطفل
- جمعية فضاء درعة للمرأة والتنمية

- جمعية الصداقة النسائية للتنمية والتضامن
- جمعية شبكة نساء تازة التنموية
- جمعية محاربة داء السيدا
- جمعية الأمل المشرفة
- جمعية تطلعات نسائية
- جمعية توازة لمناصرة المرأة، مرتيل
- جمعية الكرم
- جمعية رواحل الصحراء
- جمعية الثقة لمساندة المرأة والطفل في وضعية صعبة
- جمعية النخيل للأعمال الاجتماعية
- جمعية الفجر
- جمعية السلام
- جمعية اتحاد المرأة المغربية
- جمعية الفضاء المتعدد الوظائف للنساء بمكناس
- جمعية شروق لإدماج النساء
- جمعية المجدل لتضامن الاجتماعي والإنساني
- جمعية النور
- مركز حقوق الناس
- جمعية النجدة
- فيدرالية الرابطة المغربية لحقوق المرأة
- جمعية الهناء للأسرة والتنمية
- جمعية النجود للتربية والبيئة والثقافة

وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية
47، شارع ابن سينا، أكدال، الرباط
www.social.gov.ma